المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 7 كانون الثاني/ يناير، 2026

حرب ترمب على فنزويلا وتداعياتها على سوق النفط العالمية

وحدة الدراسات الاقتصادية

حرب ترمب على فنزويلا وتداعياتها على سوق النفط العالمية

سلسلة: تحليلات اقتصادية

7 كانون الثاني/ يناير، 2026

وحدة الدراسات الاقتصادية

تختصّ وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدراسات والتحليلات الاقتصادية، وتتناول ديناميات اقتصادات البلدان العربية، وتقدّم المقترحات السياساتية التي تساهم في دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة.

تعكف الوحدة على إجراء دراسات متخصصة قائمة على بحثٍ وتحليلٍ لأوضاع اقتصادات البلدان العربية، وإمكاناتها والفرص الكامنة والتحديات التي تواجهها، وكيفية اشتباكها مع الظروف والمعطيات المستجدة إقليميًا وعالميًا، وتحليل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان العربية، وتقديم قراءات معمقة بشأنها.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطـر
هاتف: 40354111 974 +
www.dohainstitute.org

المحتويات

العقوبات الأميركية : سلسلة متصاعدة 4

النفط الفنزويلي: الثروة المقيّدة 4

النفط: ماذا لو أخفقت الإدارة الأميركية في تحقيق مبتغاها؟ 6

سوق النفط العالمية: التداعيات 7

لم يتردد الرئيس الأميركي دونالد ترمب في الإقرار بوضوح بأن النفط كان أحد الأهداف الرئيسة للهجوم الذي توعّد به الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، ونُفِّذ فعليًا مع احتجازه؛ ففنزويلا تزخر باحتياطات نفطية ضخمة، وقد عجزت عن تصديرها واستثمارها بما يتناسب مع حجمها بسبب مجموعة من العوامل، في مقدمتها الحصار والقيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية عليها على مدى عقود. وقد أوضح ترمب توجّه واشنطن نحو تعزيز حضورها في القطاع النفطي الفنزويلي عبر الشركات الأميركية لتتولى إعادة النهوض به واقتسام عائداته مع الشعب الفنزويلي، إلى جانب اتهام مادورو بتمويل تجارة المخدرات ودعمها وتسهيل تدفّقها إلى الداخل الأميركي.

وعلى الرغم من البعد الشخصي الذي يلاحظه بعض المراقبين في مقاربة ترمب تجاه عدد من القادة والمسؤولين، داخل الولايات المتحدة وخارجها، والذي قد يفسّر جانبًا من الهجوم الذي شنّته واشنطن على كاراكاس واقتياد مادورو إلى الأراضي الأميركية لإخضاعه للإجراءات القضائية الأميركية - وبدا ذلك جليًا في تصريحات ترمب وكبار مسؤولي إدارته عقب العملية - فإن غالبية المحللين والمختصين يرون أن النفط مثّل الدافع الرئيس للعملية العسكرية. ويأتي ذلك، في تقديرهم، في إطار ما يمكن وصفه بـ "هوس ترمب بثروات الآخرين" ومساعيه المتكررة للسيطرة عليها، في وقت يبدو فيه المجتمع الدولي محدود القدرة على التأثير وعاجزًا عن الفعل، في سياق جيوسياسي متقلّب يتسم بتوسّع نطاق النزاعات وتزايد مظاهر التوتر الدولي.

العقوبات الأميركية : سلسلة متصاعدة

اعتمد الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز، منذ وصوله إلى سدة الحكم عام 1999، نهجًا مناهضًا للّيبرالية ولسياسات الولايات المتحدة الخارجية. ودخلت العلاقات الفنزويلية - الأميركية مرحلة من التوتر المتدرج، تُرجِمت عمليًا بأن شرعت واشنطن، عام 2006، في فرض عقوبات على فنزويلا شملت تقييد مبيعات السلاح، بذريعة عدم التزامها بتعهداتها بموجب الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، وعدم تعاونها الكامل مع الجهود الأميركية لمكافحة الإرهاب[1]. وبعد وفاة تشافيز عام 2013 وتوليّ نائبه مادورو الرئاسة خلفًا له، وسّعت واشنطن نطاق عقوباتها، إذ فرضت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، في أواخر عام 2014 ومطلع عام 2015، حزمة من العقوبات استهدفت عددًا من المسؤولين الفنزويليين، شملت تجميد أصولهم داخل الولايات المتحدة وحظر منحهم تأشيرات الدخول إليها. غير أن تشديد العقوبات بلغ مستوى أوسع منذ عام 2017، مع تصعيد القيود الاقتصادية والمالية المفروضة على فنزويلا. فقيّدت واشنطن وصول الحكومة وشركة النفط الوطنية PDVSA إلى أسواق الدين ورأس المال الأميركية، وحظرت التداولَين الأوّلي والثانوي للديون الفنزويلية، وأوقفت أيّ مسار فعلي لإعادة هيكلة الدين. وشملت الإجراءات، أيضًا، حظر التعامل بالعملة الرقمية "البترو"؛ ما حدّ من قدرة كاراكاس على استخدام أدوات التمويل الرقمي لتجاوز العقوبات. وتوسّعت هذه التدابير لاحقًا لتأخذ طابعًا قطاعيًا أوسع، شمل قطاعات النفط والذهب والقطاع المالي والدفاع والبنك المركزي، إلى جانب تجميد أصول حكومية. وقد ترتّب على هذه الإجراءات آثار اقتصادية ومالية ملموسة، إذ تراجعت إيرادات صادرات النفط من 4.8 مليارات دولار عام 2018 إلى 477 مليون دولار عام 2020، وانسحبت مؤسسات مالية دولية خشية مخاطر الامتثال للعقوبات، ما أسهم في تعميق العزلة المالية لفنزويلا وزيادة اعتمادها على روسيا والصين وإيران[2].

النفط الفنزويلي: الثروة المقيّدة

لم تتمكّن فنزويلا، التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكّد في العالم وتستحوذ على ما يقرب من خُمس الاحتياطيات العالمية، من الاستفادة خلال العقود الأخيرة من موجات الارتفاع الكبيرة في أسعار النفط العالمية،

1 Maya Lester KC & Michael O'Kane, "Venezuela Sanctions Regime," *Global Sanctions*, accessed on 6/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Cm

2 Jason Bartlett & Megan Ophel, "Sanctions by the Numbers: Spotlight on Venezuela," Center for a New American Security, 22/6/2021, accessed on 6/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2C4

وذلك في سياق توتر علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، وما ترتّب على ذلك من قيود وعقوبات اقتصادية. وقد حدّ هذا الوضع من قدرتها على تعزيز إيراداتها المالية وتلبية احتياجاتها التنموية والاجتماعية، ما أسهم في دخول البلاد في ضائقة مالية ممتدة انعكست، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في ارتفاع مستويات الفقر. فالتقديرات تشير إلى أنها تجاوزت 80 في المئة من السكان[3]، على الرغم من أن أسعار النفط سجّلت ارتفاعات قياسية، من نحو 30 دولارًا للبرميل في مطلع الألفية إلى مستويات تجاوزت 100 دولار، في السنوات الأولى من العقد الماضي وعام 2022، قبل أن تستقر، في المتوسط، لتبلغ نحو 75 دولارًا للبرميل خلال السنوات الأولى من العقد الحالي.

أحكم تشافيز سيطرته على القطاع النفطي المؤمَّم منذ عام 1976 وعلى شركة النفط الوطنية، وتمكّن من السيطرة الكاملة عليها عام 2002، فشهدت الشركة تحوّلات هيكلية مهمة؛ حيث طُرِد نحو 40 في المئة من موظفيها وكفاءاتها الفنية المتخصصة واستُبدِلوا بعمّال محدودي المهارة من أنصار الرئيس آنذاك، ما أسهم في تراجع مستويات الإنتاج. وتفاقمت التحديات الإنتاجية لاحقًا عندما شرعت الحكومة الفنزويلية في تأميم أصول شركتَي إكسون موبيل وكونوكو فيليبس، بعد رفضهما منح الشركة الوطنية السيطرة بالأغلبية على أنشطتها النفطية في البلاد.

وأفضت هذه السياسات إلى تحميل شركة النفط الوطنية التزامات استثمارية سنوية تُقدَّر بنحو 3 مليارات دولار للحفاظ على مستويات الإنتاج القائمة، وهي التزامات عجزت الشركة عن تلبيتها، ما أسهم في تذبذب الإنتاج والتصدير، ثم تراجعهما بصورة أكبر مع تصاعد العقوبات الدولية والأميركية التي قيّدت تدفّق الاستثمارات إلى القطاع. ونتيجةً لذلك، انخفضت الصادرات النفطية الفنزويلية إلى ما يقارب ربع مستوياتها في مطلع الألفية الحالية. وتزامن هذا التراجع مع ارتفاع الاستهلاك المحليّ بفعل الدعم الكبير المقدَّم لأسعار المشتقات النفطية، التي لا تزال تُعدّ من الأدنى عالميًا، ما قلّص كميات النفط المتاحة للتصدير[4].

الشكل (2)

أكبر عشر دول من حيث الاحتياطيات المؤكدة للنفط (بمليار برميل)

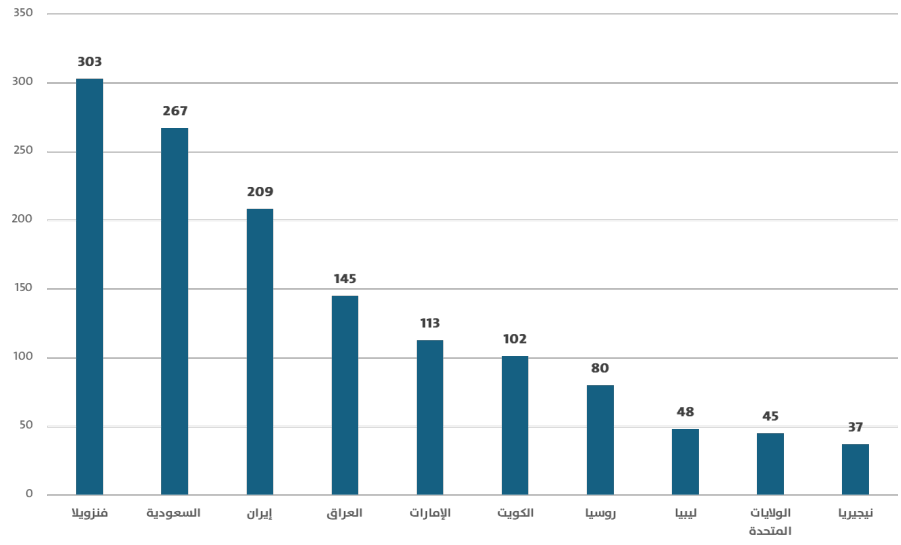

المصدر:

OPEC, "Annual Statistical Bulletin 2025," accessed on 4/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2s3

3 Sara Cincurova, "As Maduro Cracks Down, Aid Organizations Find it Harder to Assist and Fear Worse is to Come," *The New Humanitarian*, 9/10/2025, accessed on 6/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2LU

4 Matt Smith, "Venezuela, Oil and Chavez: A Tangled Tale," *CNBC*, 11/1/2013, accessed on 4/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2lR

الشكل (2)
الصادرات النفطية الفنزويلية (مليون برميل سنويًا)

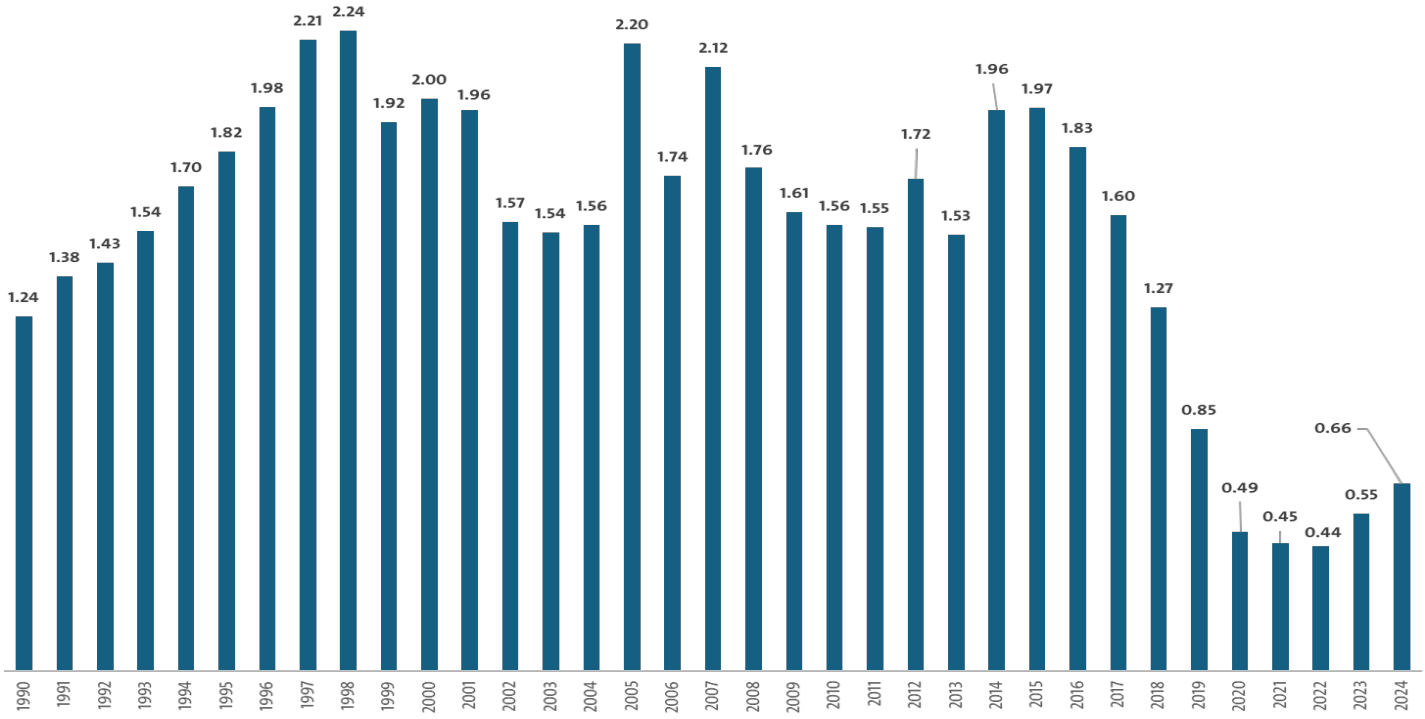

المصدر: Ibid.

النفط: ماذا لو أخفقت الإدارة الأميركية في تحقيق مبتغاها؟

لا يمكن حتى اللحظة الجزم بمآلات العملية العسكرية الأميركية في فنزويلا واعتقال رئيسها وزوجته ونقلهما إلى الولايات المتحدة للمحاكمة، أو معرفة تداعيات ذلك على مستقبل النظام السياسي في البلاد، لا سيما مع تضارب الروايات بين ترمب ومسؤولي إدارته من جهة، والسلطات الفنزويلية من جهة أخرى. فقد سارع النظام الفنزويلي إلى تعيين نائبة مادورو ووزيرة النفط ديلسي رودريغيز رئيسةً مؤقتة للبلاد، وهي الشخصية نفسها التي أثنى عليها ترمب في مؤتمره الصحفي الأول عقب العملية العسكرية، قبل أن يوجّه لها لاحقًا تهديدات مباشرة، مؤكدًا أنها قد تواجه "عواقب أشد من تلك التي واجهها مادورو"، إذا لم "تفعل ما هو صائب". في المقابل، شددت رودريغيز على مواصلة الدفاع عن البلاد وثرواتها، في إشارة واضحة إلى التصريحات الأميركية التي تعكس اهتمام واشنطن بالموارد الفنزويلية، وبالأخص القطاع النفطي، وما يثيره من تساؤلات حول سعي الولايات المتحدة للتأثير في هذه الموارد.[5]

تعكس هذه التجاذبات حالةً من الغموض السياسي، إذ لا تتوافر مؤشرات واضحة تؤكد قدرة ترمب على تنفيذ توجهاته المعلَنة، في وقت يشير فيه عدد من الساسة الأميركيين إلى غياب خطة متكاملة لمرحلة ما بعد اعتقال مادورو. أما على صعيد أسواق النفط العالمية، فمن المرجَّح أن تكون تداعيات هذا الغموض محدودة؛ نظرًا إلى أن الصادرات النفطية الفنزويلية خلال السنوات الأخيرة لم تعد عاملًا مؤثِّرًا في جانب العرض العالمي، وأنّ أيّ تراجع إضافي في هذه الصادرات المنخفضة أصلًا يمكن أن يعوّضه منتجون آخرون بسهولة. ويرجَّح هذا الاحتمال أكثر في سياق الضغوط المتوقّعة لتفادي أيّ اضطرابات في الأسواق قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، لا سيما أنّ خفض أسعار الوقود وإمكانات ترمب في التأثير فيها شكّلا ركيزة أساسية في برنامجه الانتخابي.

5 "Trump Warns Venezuelan VP Delcy Rodríguez in Magazine Interview," *Reuters*, 4/1/2026, accessed on 4/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2ri

يتوقّع سيناريو محتَمَل آخر أن التطورات ربما تفضي إلى تغييرات ملموسة، سواء نتيجة محدودية قدرة القانون الدولي والمجتمع الدولي على تقييد تحركات ترمب، أو بفعل نجاح تهديداته في التأثير في نهج الرئاسة المؤقتة في فنزويلا، أو عبر تنفيذ تهديداته تجاه رودريغيز، أو من خلال عملية سياسية أو عسكرية تُحْدث تحوّلات في النظام القائم أو في توجهاته، أو بفعل تحرّك فعّال للمعارضة الفنزويلية يؤدي إلى تغيير السلطة الحاكمة. وفي هذه الحالة، قد تنعكس هذه التطورات على أسواق النفط العالمية، لتؤدي إلى تأثيرات متسلسلة ومتعددة الأبعاد في العرض والأسعار.

إن فتح المجال أمام الاستثمارات الدولية، والأميركية على وجه الخصوص وفق توجّهات ترمب، في القطاع النفطي الفنزويلي يتطلب بالضرورة ترتيبات قانونية ومالية ولوجستية معقّدة، قد تستغرق وقتًا قبل أن تُترجَم إلى نتائج ملموسة على مستويَي الإنتاج والتصدير. يُضاف إلى ذلك المتطلبات الفنية المتقدمة المرتبطة بعمليات استخراج النفط الفنزويلي الثقيل والفائق الكثافة، ما يعني أن أيّ زيادة جوهرية في الإمدادات لن تكون فورية، بل ستخضع لمسار زمني تدريجي حتى في حال تحقق هذا السيناريو. مع ذلك، قد تمثّل احتياجات بعض مصافي التكرير، المصممة للتعامل مع هذا النوع من النفط، لا سيما في الولايات المتحدة، عاملاً محفزًا لتعجيل وتيرة الاستثمار في القطاع وزيادة معدلات الاستخراج.

افتقر القطاع النفطي الفنزويلي، على مدار السنوات والعقود الماضية، إلى الاستثمارات اللازمة لتهيئته لزيادة الإنتاج، ما يجعل أيّ قرارات مستقبلية في هذا الاتجاه رهينة الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط من الحقول الفنزويلية. ويشير الخبراء إلى أنه حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، سيظل تعافي القطاع محدودًا وتدريجيًا. فقد يتيح رفع جزئي للعقوبات تحقيق زيادات محدودة على المدى القصير، كما يتضح من الزيادات التدريجية التي حققتها شركة شفرون Chevron الأميركية عبر مشاريعها المشتركة مع شركة النفط الوطنية، لكن، يظلّ أيّ توسّع جوهري ومستدام في الإنتاج مشروطًا باستعادة ثقة المستثمرين وتوفير استثمارات ضخمة.

وتفيد تقديرات جهات متخصصة في شؤون الطاقة أنّ إضافة نحو 500 ألف برميل يوميًا من منطقة حزام أورينوكو تتطلب استثمارات تراوح بين 15 و20 مليار دولار طوال عقدٍ كامل، ما يدل على عمق فجوة الاستثمار المتراكمة. ويزيد من تعقيد الوضع أنّ جزءًا كبيرًا من الموارد النفطية الفنزويلية يتكون من نفط ثقيل وفائق الكثافة يتطلب عمليات معالجة متقدمة، في حين تشير التقديرات إلى أن نحو 100 ألف برميل يوميًا من النفط الخفيف يمكن إنتاجها بسرعة[6].

سوق النفط العالمية: التداعيات

تواجه الدول النفطية منذ سنوات تحديات متزايدة مرتبطة أساسًا بالطلب العالمي على مواردها النفطية، في سياق تصاعد الطاقة البديلة بوصفها أحد المصادر الرئيسة للطاقة عالميًا. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن ذروة الطلب على النفط قد تتحقق في بداية العقد المقبل، قبل أن يبدأ في التراجع نسبيًا لمصلحة مصادر الطاقة المتجددة. ويجدر بالذكر أن هذا التحول المحتمَل في سوق الطاقة يتوازى مع موقف ترمب من الطاقة البديلة، إذ إنه انتقد طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتعهّد بعدم الموافقة على مشاريع جديدة، في حين ألغت الحكومة الفدرالية منحًا لمئات المشاريع المرتبطة بالطاقة النظيفة. وبالتوازي مع ذلك، قدّم الحزب الجمهوري مشروعًا لقانون ضريبي ألغى أو قيّد إلى حدٍّ بعيد برامج الطاقة النظيفة التي أقرّها الديمقراطيون ضمن تشريعهم الرئيس للمناخ والرعاية الصحية عام 2022[7]. وبغضّ النظر عن توجهات الإدارة الأميركية إزاء الطاقة البديلة أو التزامات الولايات المتحدة بمستهدفات خفض الانبعاثات الحرارية،

6 Yawen Chen, "Venezuelan Oil Riches Will Stay Mostly Theoretical," *Reuters*, 12/12/2025, accessed on 5/6/2026, at: https://acr.ps/1L9F3cO

7 Jennifer McDermott, "Trump's Rollbacks Made 2025 a Turbulent Year for Clean Energy. So Why Are Experts Optimistic?" *Euro News*, 24/12/2025, accessed on 5/6/2026, at:
https://acr.ps/1L9F2u0

يُتوقَّع أن تستمر العديد من الدول، المتقدمة والنامية، على حد سواء، في المضيّ قدمًا في مشاريع الطاقة البديلة، خصوصًا في ضوء التوقّعات التي تشير إلى انخفاضٍ ملموس في تكاليف الطاقة المستمدة من مصادر الشمس والرياح وبطاريات التخزين، بنسب قد تراوح بين 10 و40 في المئة بحلول عام 2035، بعد أن سجّلت هذه التكاليف انخفاضات كبيرة منذ عام 2010 بلغت نحو 90 في المئة للطاقة الشمسية، و70 في المئة لطاقة الرياح، و90 في المئة لبطاريات التخزين[8].

في المقابل، تشير التقديرات، قبل الهجوم العسكري على فنزويلا، إلى ارتفاع القدرات الإنتاجية النفطية العالمية وتوافر فائض في المعروض[9]. وهو فائض من المتوقع ألّا يتأثر على نحو ملموس حتى في حال توقّف الصادرات الفنزويلية بالكامل. ويعني ذلك أن أسعار النفط العالمية ستظل عرضة للهبوط. ومن المرجّح أن تزداد حدة هذه الضغوط في حال تمكّن ترمب من تحقيق أهدافه العسكرية والاقتصادية في فنزويلا، وإن كان تأثير ذلك سيمتد على المديَين، المتوسط والطويل. وتؤكد التجارب السابقة أن الدول النفطية التي شهدت صراعات عسكرية أو تغييرات جذرية في أنظمة الحكم لم تتمكن من تسريع وتيرة إنتاجها النفطي بسهولة، كما حدث في ليبيا والعراق، حيث عانت الدولتان، فترات طويلة، عدم الاستقرار السياسي وضعف القدرة على تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى قادرة على إعادة تنشيط قطاعَيهما النفطيَين[10].

وتشير المعطيات المتاحة إلى أن أسعار النفط العالمية تواجه اتجاهًا هبوطيًا محتمَلًا، وأن استقرار المناخ الجيوسياسي ورفع المقاطعة والقيود عن صادرات عدد من الدول النفطية، لا سيما روسيا وإيران، المصنفتَين ضمن أعلى عشر دول من حيث الاحتياطيات المؤكدة، سيؤديان إلى زيادة المعروض، بما يعزز الضغط على الدول المصدّرة للنفط. ومن المتوقّع أن تتفاقم هذه الضغوط في حال نجحت سياسات ترمب في دفع القطاع النفطي الأميركي نحو زيادة الإنتاج.

وربما الأهم في السياق الفنزويلي أنّ تمكّن الولايات المتحدة من بسط نفوذها على القطاع النفطي الفنزويلي وآليات اتخاذ القرار فيه قد ينعكس على دور منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك"، إذا ما اختارت واشنطن توظيف الطاقة الإنتاجية والتصديرية المستقبلية لفنزويلا - وهي إحدى الدول المؤسسة للمنظمة – لتحقيق هذا الهدف.

8 "IEA: Fossil-fuel Use Will Peak before 2030 – unless 'Stated Policies' Are Abandoned," Carbon Brief, 12/11/2025, accessed on 5/6/2026, at: https://acr.ps/1L9F363

9 James Keates, "IEA Hikes 2025 - 26 Global Oil Supply Growth Forecast," Argus, *Latest Market News*, 14/10/2025, accessed on 5/6/2026, at: https://acr.ps/1L9F35z

10 Abraham Darwyne, "Investors See Limited Impact on Oil from Venezuela Regime Change," *Fund Selector Asia*, 5/1/2026, accessed on 5/6/2026, at: https://acr.ps/1L9F2tJ